

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرفة التجارية

عن العام المالى ١٩٩٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات :

وعلى ماقرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية بجلسته المنعقدة

فى ٢٠٠٠/٨/٢ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٣/١/١١ :

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ١٩٩٩

حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٢٦٥١٣٥,٦٩٩ جنيه (مليونان ومائتان وخمسة وستون ألفاً

ومائة وخمسة وثلاثون جنيهاً وستمائة وتسعة وتسعون مليماً) ، وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ١٩٤١٨٣٩,١٠٤ جنيه (مليون وتسعمائة وواحد وأربعون ألفاً وثمانمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً

ومائة وأربعة مليمات) .

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٢٣٢٩٦,٥٩٥ جنيه (ثلاثمائة

وثلاثة وعشرون ألفاً ومائتان وستة وتسعون جنيهاً وخمسمائة وخمسة وتسعون مليماً) ،

تم إضافتها إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ١٩٩٩/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٦٢٨٦,٣٥٢ جنيه

(مليونان وستة وعشرون ألفاً ومائتان وستة وثمانون جنيهاً وثلثمائة واثنان وخمسون مليماً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب